

## نظرية الدولة

### قراءة نقدية مقارنة بين الفكر الإسلامي والفكر الغربي

#### في ضوء نظرية ابن خلدون والنظرية الماركسية

أ. هيام عبد الفتاح - جامعة القاهرة - مصر

البريد الإلكتروني: ha\_azab@hotmail.com

#### ملخص:

شغلت نظرية الدولة اهتمام كثيرين من مفكري وباحثي العلوم السياسية، حيث تعددت نظريات تفسير أصل نشأة الدولة، وشهدت البحوث في هذا الميدان كثيرًا من الاختلافات والخلافات، وفي هذا السياق تناقش هذه الورقة أهم إشكاليات التعامل مع نظرية الدولة، من حيث المفهوم، وأسباب نشأة الدولة، وأهم وظائفها، مع تناول أهم أسباب سقوط الدول، في ضوء قراءة عامة مقارنة بين كل من الفكر السياسي الإسلامي، والفكر السياسي الغربي، مع التركيز على نموذجين لاثنتين من المفكرين داخل كل من المنظومتين الفكريتين، هما ابن خلدون كمفكر إسلامي، وكارل ماركس كمفكر غربي.

**الكلمات المفتاحية:** الدولة - نظرية الدولة - الفكر السياسي الإسلامي - الفكر السياسي الغربي - ابن خلدون - كارل ماركس.

### State Theory Critical reading a comparison between Islamic Thought and Western thought In light of the theory of Ibn Khaldun and Marxist theory

#### Abstract :

state theory occupied the attention of many thinkers and scholars of political science, where there were many theories explain the origin of the emergence of the state, and the research in this field had seen many of the differences and disagreements, in this context This paper discuss the most problematic to deal with the state theory, in terms of concept, and the reasons for the emergence of the state the most important functions farther than the main reasons for the fall of the nations, in the light of the general comparison reading between both the Islamic political thought and Western political thought, with a focus on two models of two thinkers within each of the two thinking systems, they are Ibn Khaldoun as an Islamic thinker and Karl Marx as a western thinker.

**Keywords:** state - the theory of the state- western political thought - Islamic political thought - Ibn Khaldon - Karl Marx.

**مقدمة**

تأتي أهمية موضوع نظرية الدولة في ضوء تعدد النظريات المفسرة لأصل نشأة الدولة، وما يترتب عليه من اختلاف يعكس بالضرورة على التعاطي مع أهم إشكاليات هذه النظرية، وعلى رأسها إشكاليات المفهوم، وأسباب نشأة الدولة، وانهارها، وأهم وظائف الدولة، وتتم هذه المعالجة من خلال استخدام المنهج المقارن بين كل من الفكر الإسلامي والفكر الغربي

وكذلك المقارنة بين اثنين من المفكرين هما ابن خلدون المفكر الإسلامي، وماركس المفكر الغربي، ومن ثم تنقسم هذه الورقة إلى مبحثين، الأول، نظرية الدولة بين الفكر السياسي الإسلامي والفكر الغربي، أما المبحث الثاني، نظرية الدولة بين ابن خلدون وماركس، ثم تذييل هذه الورقة البحثية بأهم النتائج، وقائمة المراجع.

**المبحث الأول : نظرية الدولة بين الفكر السياسي الإسلامي والفكر الغربي****\* مفهوم الدولة**

**مفهوم الدولة لغة:** الدَوْلَةُ والدَّوْلَةُ، أي العُقْبَةُ في المال والحَرْبِ سِوَاءِ، وقيل: الدَّوْلَةُ، بالضم، في المال، والدَّوْلَةُ، بالفتح، في الحرب، وقيل: هما سواء فيهما، يضمنان ويفتحان، وقيل: بالضم في الآخرة، وبالفتح في الدنيا، والجمع دَوْلٌ ودِوَلٌ. وتجمع بالضم على دُولَاتٍ ودِوَلٍ. والدَّوْلَةُ، بالضم، اسم للشيء الذي يُدَاوَلُ به بعينه، والدَّوْلَةُ، بالفتح، الفعل. والدَّوْلَةُ، برفع الدال، في المَلِكِ والسُّنَنِ التي تَغَيَّرُ وتُبَدَّلُ عن الدهر فتلك الدَّوْلَةُ والدَّوْلَةُ الفعل والانتقال من حال إلى حال.<sup>1</sup>

وفي المفهوم الغربي كلمة "دولة" تجد جذورها اللغوية في تعبير Status اللاتيني القديم، في Stato في الإيطالية، وEtat في الفرنسية، وState في الإنجليزية،<sup>2</sup> وهي كلمة تعني حالة أو طريقة العيش، وهي تشير إلى أن الأمر والحكم لا يتبدل ولا ينبغي له أن يتبدل، ومن ثم فهي تحمل معاني الثبات والاستقرار، عكس ما عبرت عنه المعاني العربية.<sup>3</sup>

وخلاصة القول في المعنى اللغوي للمفهوم نجد أنه في اللغة العربية يدور حول التغيير والانتقال من حال إلى حال، وعلى النقيض من ذلك فهو في اللغة الإنجليزية يحمل معنى الثبات والاستقرار.

**مفهوم الدولة اصطلاحاً:** الدولة في الإسلام "مجموعة من الأفراد - مسلمين وغير مسلمين - يستوطنون دار الإسلام وتحكمهم سلطة تخضع لسيادة الشرع وتخضعهم له".<sup>4</sup> ومن هذا التعريف يتبين أن:<sup>5</sup>

1. السكان في دولة الإسلام يتكونون من مسلمين وغير مسلمين (كأهل الذمة).
2. الإقليم الذي يقيمون عليه هو دار الإسلام، وهي كل أرض يظهر فيها حكم الإسلام ولو كان غالب أهلها غير مسلمين.
3. السلطان فيها يخضع لسيادة الشرع ويلتزم بأحكام الشريعة.
4. هي دولة لها رسالة كبرى، وهي إخضاع الخلق لشريعة الخالق.

وقد كان يُعبر بكلمة "الأمر" في صدر الإسلام عن الحكم والسلطة، وعرف الرسول صلى الله عليه وسلم بأنه ولي المؤمنين، وبعد وفاة الرسول صلى الله عليه وسلم كانت دولة الخلافة.<sup>6</sup>

وفي المصطلح السياسي الغربي أيضاً تعددت المصطلحات المعبرة عن الدولة، ولا يوجد إجماع أكاديمي على التعريف الأمثل لها، فالدولة هي مجموعة من الناس بينهم وحدة سياسية يشغلون إقليمًا معينًا. وهي الهيكل السياسي المنظم للمجتمع المدني وهي الجانب العلماني للحكم في مقابل الكنيسة، وهي مجموعة من الظواهر السياسية المختلفة لكنها مترابطة وغالبًا متداخلة، ومن أكثر التعريفات شيوعًا، تعريف ماكس فيبر الذي يصف الدولة بأنها منظمة سياسية ذات حكومة مركزية تحنك الاستخدام المشروع للقوة في إقليم

معين، وفي اتفاقية مونتيفيديو 1933، عرفت الدولة بأنها إقليم يضم مجموعة من السكان الدائمين، له حكومة قادرة على الحفاظ والسيطرة على الإقليم، وإدارة علاقاته الدولية.<sup>7</sup>

وهكذا فقد تبلور مفهوم الدولة في الفكر الإسلامي حول ثوابت، القرآن والسنة، مما أعطاها التواصل وأصبح هذا المفهوم حي ومتجدد ويقوم على قدر من الثبات والاستمرارية. أما الدولة في مفهومها الغربي فهي مختلفة حسب المرحلة التاريخية التي مرت بها، وبالتالي فإن مفهوم الدولة ووظائفها يختلف من مرحلة إلى أخرى.<sup>8</sup>

**مفهوم الدولة بين اللغة والاصطلاح:** بالنظر إلى مفهوم الدولة في كل من الفكر الإسلامي والفكر الغربي على مستوى اللغة والاصطلاح، يُلاحظ التناقض بين كل من المفهومين في السياق الحضاري الواحد، فضلاً عن السياقين الحضاريين، ففي المفهوم الإسلامي يشير المعنى اللغوي إلى التحول والتبدل، بينما في المعنى الاصطلاحي تقوم الدولة على ثوابت من القرآن والسنة، أما في الفكر الغربي فقد جاء الأمر على العكس من ذلك، فاللغة توحي بمعنى الثبات والاستقرار، أما المصطلح فيشير إلى الاختلاف والتباين على مر التاريخ.

### \* مبررات نشأة الدولة:

#### مبررات نشأة الدولة في الفكر السياسي الإسلامي:

يعني وجود الدولة في الإسلام، تنظيم حياة الناس وإقامة الشعائر وحفظ الدين والأنفس والأعراض والأموال، ويعني غيابها الفوضى، وقد شدد فقهاء المسلمين على ضرورة الدولة ووجوب الإمامة، وأن لا قيام للدين وأمر الناس إلا بها، وقد أجمع جمهور الفقهاء على وجوب إقامتها.<sup>9</sup>

وذهب الفارابي إلى أن الإنسان مدني بطبعه، وأن الاجتماع البشري هو طريقه إلى تحصيل الكمالات التي فطر عليها.<sup>10</sup> ومن ثم فالاجتماع البشري ضرورة لتلبية حاجة الأفراد إلى التعاون، مع العلم أن هذا الاجتماع ليس غاية في حد ذاته، ولكنه وسيلة لغاية أعلى هي بلوغ الكمال وتحصيل السعادة في الدنيا والآخرة.<sup>11</sup>

ويلاحظ في هذا الصدد أمران، الأول؛ أن الفارابي يتفق مع فلاسفة الإغريق، خاصة أفلاطون وأرسطو في اعتبار الإنسان اجتماعي بطبعه، الأمر الثاني؛ أن فكرة التعاون الاجتماعي التي قال بها الفارابي قد انتقلت إلى جميع مفكري وفلاسفة الإسلام بعد ذلك، فقد قال بها الماوردي، وابن خلدون، وابن تيمية.<sup>12</sup> ويؤمن المفكرون المسلمون المعاصرون بضرورة الدولة ووجوبها للمبررات التالية:<sup>13</sup>

1. **الضرورة الفطرية:** تعد الدولة ضرورة فطرية لحاجة المجتمع إلى الأمن والعيش بسلام، وتحقيق الطموحات والأهداف التي يتطلع إليها الإنسان، بالإضافة إلى تأمين الضرورات الحيوية والكمالية.
2. **الضرورة الاجتماعية:** نابعة من الوظائف التي تؤديها، فهي أداة لتحقيق العدالة وتحافظ على السلم الأهلي والاجتماعي، عن طريق إزالة التوترات الاجتماعية، والمساهمة في حل المشكلات.

**3.الضرورة الحضارية:** لأنها المنهج الوحيد الذي يمكنه تفجير طاقات الإنسان في العالم الإسلامي والارتفاع به إلى مركزه الطبيعي على صعيد الحضارة الإنسانية.

4. **ضرورة دينية:** على اعتبار أن ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب، فهي أداة لتنفيذ بعض الأحكام الإسلامية ذات البعد الجمعي والمجتمعي.

#### ميررات نشأة الدولة في الفكر السياسي الغربي:

ثمة نظريات عديدة تناولت ميررات نشأة الدولة، فذهبت إحداهما إلى أن الأنشطة الزراعية لدى المجتمعات البشرية هي التي قادت إلى تأسيس الدولة، ورأى آخرون أن الدولة تكونت نتيجة للتعبئة العامة من أجل التجنيد، ومواجهة الغزاة، وقال غيرهم أن الأمراء الذين أسسوا أنظمة بيروقراطية في أوربا العصور الوسطى هم الذين ساندوا إنشاء تنظيمات ذات حدود جغرافية معلومة تتمتع باستقلال ذاتي وهذه التنظيمات هي التي تطورت فيما بعد لتشكّل ما أصبح يعرف بالدولة.<sup>14</sup>

وفي نظرية العقد الاجتماعي فإن الغاية الأساس من وجود الدولة هي نقل الأفراد من حالة الطبيعية التي قد تكون سلبية مفترسة أو إيجابية يتمتع فيها الفرد بحريته، إلى حالة مدنية تنظمها دولة تقوم على أساس عقد اجتماعي وتجسد الدولة مبرر وجودها في تأمين سلامة الشعب وضرورة حماية الحرية الفردية.<sup>15</sup>

كما تقدم الماركسية مبرراً اقتصادياً لنشأة الدولة، فتري أن الدولة لم توجد منذ الأزل، وأن هناك مجتمعات استغنت عن الدولة، ولم تعرف الدولة وسلطتها، ومع التطور الاقتصادي الذي قسم المجتمع إلى طبقات أصبحت الدولة ضرورة.<sup>16</sup>

والدولة الوضعية في نظر غالبية العلماء هي نتيجة تفاعل عوامل عديدة أسهمت على مر الزمان، وبعد تطور طويل في أحداث الترابط بين أفراد الجماعة وفي تحقيق ميولهم الغريزية إلى الاجتماع والتعايش معاً، وإن هذا التفاعل بين تلك العوامل المختلفة قد أدى في النهاية إلى ظهور فئة من أفراد الجماعة استطاعت أن تفرض إرادتها على بقية الأفراد وتخضعهم لمشيتها.<sup>17</sup>

وهكذا يختلف المفكرون المسلمون والغربيون في تفسير أصل نشأة الدولة، لكنهم يتفقون على أن الدولة ظاهرة مستجدة لم تكن في الأيام الأولى من عمر الإنسانية حيث كان الإنسان يعيش حياة بدائية بسيطة.<sup>18</sup>

**\*وظائف الدولة:****وظائف الدولة في الفكر السياسي الإسلامي:**

في المرحلة الأولى للدولة الإسلامية تحت قيادة الرسول صلى الله عليه وسلم، لم يكن هناك تمييز بين السلطات الثلاث (التشريع والتنفيذ والقضاء)، فقد كان الرسول صلى الله عليه وسلم يقوم بهذه الوظائف مجتمعة في مرحلة البناء الأولى للدولة الإسلامية، وفي دولة الخلافة الراشدة وما تلاها من أشكال وتطبيقات متعددة للدولة الإسلامية ظهرت السلطات الثلاث بصورة مؤسسية<sup>19</sup>

وقد ركزت كثير من المؤلفات التراثية على وظائف الدولة باعتبارها واجبات الإمام.<sup>20</sup> فالحاكم في الدولة الإسلامية مسئول مسئولية كاملة أمام الله وأمام المجتمع، ولا يتمتع بأي مميزات تعفيه من المسؤولية، فيخضع للقانون الذي يطبق عليه كما يطبق على الأفراد، والحاكم مسئول عن تطبيق شريعة الله وإقامة الحدود والعدل في الدولة الإسلامية، وهو مسئول عن تقصير معاونيه إن لم يحاكمهم أو يعزلهم إن أهملوا في سلطاتهم ومسئولياتهم.<sup>21</sup>

في دولة الفارابي تتركز في شخص الحاكم جميع مظاهر السيادة والسلطة، إلى جانب وظيفة تربوية، فالحاكم هو مؤدب الأمم ومعلمها، وأخيراً فإن للحاكم وظيفة اقتصادية تتمثل في دوره في توجيه قوى الإنتاج والعمل، وإقامة المجتمع على أساس من التخصص في العمل وفق القدرات المتنوعة لدى المواطنين.<sup>22</sup>

ويفصل كل من الماوردي والفراء في كتابيهما "الأحكام السلطانية" واجبات أو وظائف الإمام إلى عشرة، وهي: حفظ الدين، وتنفيذ الأحكام بين المتشاجرين، وحماية البيضة والذب عن الحرم، وإقامة الحدود، وتحصين الثغور، وجهاد من عاند الإسلام بعد الدعوة، وجباية الفية والصدقات على ما أوجبه الشرع، وتقدير العطايا وما يستحق في بيت المال، واستكفاء الأمانء وتقليد النصحاء فيما يفوض إليهم من الأعمال، ومباشرة الحاكم الأمور بنفسه.<sup>23</sup>

وهناك كتابات أخرى تميزت بالربط بين الوظائف بمفهوم "المقاصد الشرعية" ومفهوم "المصالح الشرعية"، وجاءت رؤيتها لمضمون الوظائف لتقدم نظرة شاملة حددت من خلالها أهمية كل وظيفة من وظائف الدولة ولهذا يمكن القول بأن هناك وظائف أساسية وأخرى تابعة. ويعد (ابن تيمية) أحد البارزين في هذا الاتجاه، حيث ربط مفهوم الوظيفة بمفهوم الولاية. والملاحظ أن كتابات هذا الاتجاه الذي برز فيه ابن تيمية، وكذلك ابن خلدون - كما سيرد لاحقاً - ميز بين الوظيفة الدينية والتي تتعلق بأمر الدين والوظيفة السياسية التي تتعلق بسياسة الدنيا.<sup>24</sup>

وهناك اتجاه حاول الفصل بين الوظيفة السياسية والوظيفة الدينية للدولة، مثال السنهوري في كتابه "الخلافة"، فهناك اختصاصات دينية تشمل حماية العقيدة، الجهاد والزكاة والصلاة والصوم والحج وهناك اختصاصات سياسية تقع في إطار الجزء الدنيوي من أحكام الفقه، وهي تتعلق بإقامة العدل بين الناس، والأمن والدفاع عن الحدود والشؤون المالية وتعيين الولاة والعمال وشؤون الأفراد.<sup>25</sup>

ولكن رغم محاولات الفصل بين الوظائف الدينية والوظائف السياسية إلا أن الفكر السياسي الإسلامي لا يعرف الفصل بين ما هو ديني وما هو سياسي فالاختصاصات السياسية تكون مشمولة بالدينية ولا تتفصل عنها.<sup>26</sup> وهناك العديد من الكتابات ضمن هذا الاتجاه حاولت أن تقدم رؤية لوظائف الدولة الإسلامية انطلاقاً من العقيدة الإسلامية.<sup>27</sup>

ويمكن إجمال أهم وظائف الدولة في الإسلام في:<sup>28</sup>

-الوظيفة الدينية: وهي حفظ الدين، ونشر التوحيد.

-الوظيفة الخلقية: تتمثل في تنظيم حياة المجتمع، وإزالة المنكرات والمفاسد.

-الوظيفة السياسية: فالدولة مسئولة عن تطبيق النظام السياسي، وولي الأمر يشاور أهل الحل والعقد، وتتولى الدولة تنظيم العلاقات مع الدول الأخرى، وعقد المعاهدات، والحفاظ على الأمن الداخلي.

-الوظيفة الاجتماعية: فعلى الدولة إيجاد وسائل تحقيق العمران والحضارة، وتوفير أسباب المعيشة الكريمة للناس.

-الوظيفة الثقافية والتربوية: فتقوم الدولة بتهيئة كل أسباب التعليم والثقافة، وتنشئ المدارس والمعاهد والجامعات.

-الوظيفة الجهادية: بمعنى الدفاع عن الدين والوطن، وهي من أهم واجبات الدولة الإسلامية، وهي تهدف إلى حماية نشر العقيدة الإسلامية، وتأمين حدود البلاد من أي اعتداء خارجي.

-الوظيفة القضائية وإقامة العدل: فقد أوجب الإسلام على المسلمين العدل في كل شئون حياتهم، حتى مع الأعداء، واهتم بوظيفة القضاء وكل ما يتعلق بها، لكفالة العدل والحفاظ على الحقوق، واستتباب الأمن وصيانة المصالح، حتى يفرغ الناس لما يصلح دينهم ودنياهم.

-الوظيفة الإدارية: تشمل الوظيفة الإدارية جميع أوجه إقامة المصالح ودرء المفاسد، سواء بالأعمال ذات الصبغة القضائية، أو ذات الصبغة الإدارية المحضة.

-الوظيفة الاقتصادية: تقوم الدولة بجباية الموارد وإدارتها، والإنفاق العام، وتنظيم الحياة الاقتصادية لتحقيق مصلحة الفرد والمجتمع، وتأمين الحاجات الأساسية للأفراد، والتخطيط والعمل على تنمية موارد الدولة.

**وظائف الدولة في الفكر السياسي الغربي:**

أجمع فلاسفة السياسة وفقهاء القانون على أن وظائف الدولة يجب أن تقسم إلى ثلاث وظائف أساسية هي الوظيفة التشريعية والوظيفة التنفيذية والوظيفة القضائية، وأنه يجب أن يتم الفصل بين هذه السلطات.<sup>29</sup> وهناك العديد من المذاهب في الفكر الغربي التي تناولت وظائف الدولة، كما يلي:

**-وظائف الدولة في المذهب الفردي:** يكون الفرد في ظل هذا المذهب هو الغاية وهو الوسيلة، ومن ثم يكون موقف الدولة سلبياً إزاء حقوق الفرد وحرياته، ومن ثم يقتصر دور الدولة على حماية وتنظيم حقوق الفرد وحرياته، ومنها حرية الأمن، حرية التنقل، حرية المسكن، حرية المواصلات، حرية الرأي، حرية الاجتماع، الحرية الدينية، وحرية التعليم.<sup>30</sup>

**-وظائف الدولة في المذهب الاشتراكي:** جاء هذا المذهب كرد فعل على المذهب الفردي، وغلوه في تقديس الفرد، ووظائف الدولة في هذا المذهب غير مقيدة، وتمتلك الدولة جميع وسائل الإنتاج في المجتمع، وتتولى إلغاء الملكية الفردية لأنها النواة الأولى لقيام النظام الطبقي، وتتدخل في الشؤون الاجتماعية كالتعليم والصحة، ومن ثم فدور الدولة في المجال السياسي يتمحور حول إرساء المصلحة العامة فوق المصلحة الخاصة، أما في المجال الاجتماعي، تعمل الدولة على إزالة الفوارق الطبقيّة، وفي المحور الاقتصادي تهدف إلى القضاء على الرأسمالية وتحويل أغلب وسائل الإنتاج إلى ملكية عامة مشاعة.<sup>31</sup>

**-وظائف الدولة في المذهب الاجتماعي:** وهو مذهب وسط بين المذهبين الفردي والاشتراكي، يعطي للأفراد حقوقهم، مع الدور الإيجابي للدولة حيث تتدخل في العديد من الأنشطة.<sup>32</sup>

**\*عوامل سقوط الدولة:****عوامل سقوط الدولة في الفكر السياسي الإسلامي:**

تناول الفكر السياسي الإسلامي كثيراً من العوامل التي تؤدي إلى سقوط الدولة، ويمكن إجمالها فيما يلي:

**-عوامل دينية:** من أهمها غياب مفهوم التوحيد، وتسلسل مفهوم الشرك،<sup>33</sup> ومنها اقتتراف الذنوب والمعاصي،<sup>34</sup> والتفاسد عن فريضة الجهاد في سبيل الله، والجهل بالدين والتربية على غير مبادئه،<sup>35</sup>

**-عوامل سياسية:** منها الاستبداد السياسي، والانحراف عن نظام الشورى في الحكم، وجعله وراثياً.<sup>36</sup> والاختلاف والفرقة،<sup>37</sup> فضلاً عن توحيد الأعداء في مقابل فرقة الدولة المسلمة، والتنازع على السلطة، وإسناد الأمر إلى غير أهله.<sup>38</sup>

**-عوامل اقتصادية:** فالأزمات الاقتصادية الحادة هي إحدى عوامل سقوط الدول، بما تسببه من إنهاك للدولة.<sup>39</sup>

**-عوامل اجتماعية:** منها الظلم وهو من أهم أسباب سقوط الدول وهلاكها، وهو نتاج طبيعي لفساد الجهاز السياسي والإداري في الدولة،<sup>40</sup> وهو يؤدي إلى فقدان التوازن في كل شؤون الحياة، وتتبع ذلك ظواهر نفسية واجتماعية واقتصادية مرضية، وتصورات فاسدة عن الوجود كله، فيعم الفساد،<sup>41</sup> فالظلم في

الدولة كالمرض في الإنسان يعجل في موته بعد أن يقضي مدته المقدورة في مرضه، فالأمة الظالمة تهلك حتماً بسبب ظلمها، وفقاً لسنة الله سبحانه وتعالى في الظلم والظالمين.<sup>42</sup>

- **عوامل فكرية:** كالتعصب الفكري الذي يصيب فقهاء الأمة.<sup>43</sup> والتمزق المذهبي الذي بدا اختلافاً في وجهات النظر، سرعان ما تم تطايرها في مذاهب على مستوى العقيدة والشريعة، بل ووصل التعصب للمذهب وعلمائه إلى أن أصبحت أقوال العلماء والفقهاء شريعة بجانب الشريعة.<sup>44</sup> ومن ذلك أيضاً رفض فتح باب الاجتهاد.<sup>45</sup>

- **عوامل أخلاقية:** فظهور المعاصي وانتشار الفواحش والسكوت عنها من قبل الناس من أسباب سقوط الحضارات والدول، ويرتبط هذا بالانحراف عن الإيمان والتوحيد،<sup>46</sup> والانغماس في الترف والملاذات أيضاً من مسببات سقوط الأمم،<sup>47</sup> وقد مضت سنة الله في المترفين الذين أبطرتهم النعمة وابتعدوا عن شرع الله بالهلاك والعذاب،<sup>48</sup> هذا فضلاً عن مظاهر الفساد الأخلاقي والتحلل من القيم، والركون إلى الدنيا وشهواتها،<sup>49</sup> والتخاذل والنفاق والخيانة،<sup>50</sup>

### عوامل سقوط الدولة في الفكر السياسي الغربي:

يرى "شبنجلر" أن الحضارة هي كائن حي فهي تبدأ بمرحلة الطفولة مروراً بالشباب ثم النضج وأخيراً الكهولة، ويرى أن الحضارة لها دستور أخلاقي يتمثل في العقيدة وقوة النفس، وأن الدستور الحضاري لا يعتمد العقل أبداً بل يعتمد الوجدان، وهذا الوجدان هو ممثل في الشعور لا بالحس وإن العقلانية هي فلسفة مدنية لا حضارية، ويفترض أن الحضارة عندما تدخل الطور العقلاني تبلغ خريف العمر وتشيوخ وتهوي ... وهو يرى أن الغرب يعيش أزمة لأنه تخطى مرحلة الحضارة إلى مرحلة الطور العقلاني من المدنية، فبات خالياً من الضمير وبات يقوم على المصالح الاقتصادية. وهذا الغرب يعيش نوعاً من حالة الجمود التي لا بد أن تقضي في لحظة من اللحظات إلى الانهيار الحضاري الشامل.<sup>51</sup>

ويرى توينبي أن سقوط الحضارة يكون للأسباب التالية:<sup>52</sup>

- عندما يتم إخفاق الطاقة الإبداعية في الأقلية المبدعة لتتحول إلى أقلية مسيطرة.

- أن ترد أغلبية المجتمع على طغيان الأقلية التي باتت مسيطرة بسحبها الولاء منها والعدول عن محاكاتها.

- يستتبع فقدان الثقة بين أقلية المجتمع الحاكمة وأغليته المحكومة ضياع وحدة المجتمع فانهاره. لكن "توينبي" يلاحظ أنه في مرحلة من المراحل تمتد الحضارة باتجاه تأسيس دولة عالمية.

**\*نظرية الدولة:****نظرية الدولة في الفكر السياسي الإسلامي:**

تشكل بيعتنا العقبة الأولى والثانية الأساس الذي قامت عليه دولة الإسلام الناشئة في المدينة المنورة؛ حيث التقى رسول الله صلى الله عليه وسلم ببعض أهل يثرب الذين عاهدوه صلى الله عليه وسلم على حمايته ونصرته وهو بين أظهرهم والالتزام بتعاليم الدين، الأمر الذي كان بمثابة التأسيس لمرجعية دولة المدينة العليا.<sup>53</sup>

ومن أهم الأسس التي قامت عليها دولة الإسلام، الاختيار الذي هو أساس التعاقد بين الحاكم والمحكوم، وأن أمور السياسة اجتهادية، مخولة لنظر الخلق، فهي من المصالح العامة وليست من الأمور التوقيفية النصية.<sup>54</sup> هذا فضلاً عن مبادئ العدل والشورى والمساواة.<sup>55</sup>

ولقد أخذت هذه النظرية بمبدأ خضوع الحكام لسيادة القانون ووضع الضمانات الكفيلة بتحقيق هذا الغرض على أفضل وجه، بحيث تكون سلطات الحاكم مقيدة بأحكام الشريعة، ويُراعى مبدأ الفصل بين السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية، وتتقرر مسؤولية الحاكم، ويُعترف للأفراد بالحقوق والحريات الإنسانية باعتبارها سداً منيعاً أمام سلطان الحاكم، وتقوم رقابة قضائية على تصرفات الحكام والمحكومين على حد سواء، فكانت دولة الإسلام بذلك أول دولة قانونية تسلك هذا الطريق.<sup>56</sup>

**نظرية الدولة في الفكر السياسي الغربي:**

تتمثل أهم مراحل نظرية الدولة في الفكر السياسي الغربي في:

**1. مرحلة التأسيس لفكرة الدولة ذات السلطة المطلقة المستمدة من الدين:** وقد مثلت عصور سيطرة الكنيسة العلامة الأساس لهذه المرحلة، ومن نماذج المفكرين الذين دافعوا عن الحق الإلهي للملوك والأمراء، وعن سلطتهم الإلهية المطلقة جان بودان، وجاك بوسويه.<sup>57</sup>

**2. مرحلة التأسيس لفكرة الدولة ذات السلطة المطلقة المستمدة من العقد الاجتماعي:** ويعد توماس هوبز أبرز المؤسسين لها فالسلطة مستمدة من الشعب عن طريق التعاقد.<sup>58</sup>

**3. مرحلة التأسيس لفكرة الدولة ذات السلطة المقيدة وفصل السلطات:** ومن أبرز مؤسسيها جون لوك الذي ينطلق من كون حالة الطبيعة التي يعيشها الإنسان ليست حالة سلبية تسود فيها الفوضى ومنطق الغاب، وإنما حالة طبيعية يتمتع فيها كل فرد بحريته، وينظم هذه الحالة قانون طبيعي مصدره العقل.<sup>59</sup>

**4. مرحلة التأسيس لسمو الإرادة العامة:** اتخذت فكرة العقد الاجتماعي مع جان جاك روسو منحى جديداً من حيث تطورها، فالشعب حسب عقد روسو هو حاكم ومحكوم، فهو حاكم بمقتضى سيادته ومحكوم بمقتضى القوانين التي تملئها سيادته. إذن فالعقد الاجتماعي لدى روسو هو بمنزلة ذلك الاتفاق الاختياري بين كل أفراد المجتمع الذي يتنازل من خلاله الفرد عن كامل حقوقه للمجتمع وليس للحاكم.<sup>60</sup> إن السيد هنا

هو الإرادة العامة التي تنبثق من الشعب على أساس هذا العقد الاجتماعي، وهذه الإرادة العامة التي تختار الحكومة التي تنفذ أوامرها واختياراتها.<sup>61</sup>

### رؤية مقارنة بين الفكر السياسي الغربي والإسلامي:

من عناصر الاتفاق بين الفكرين:<sup>62</sup>

1. ضرورة وجود دولة تنظم الحياة العامة وتسهر على تأمين حياة الناس وتقيم العدل وتردع الظالم وتنفذ القانون.

2. ضرورة أن تنبثق هذه الدولة من إرادة حرة للمجتمع وللشعب عبر تعاقد اختياري يوكل فيه المجتمع والشعب أمر تنفيذ إرادته إلى السلطات المنبثقة من اختياره سواء كانت تشريعية أو تنفيذية أو قضائية.

3. سمو القانون وسيادته؛ إذ هو تعبير عن الإرادة العامة الشعبية الحرة.

4. لا سلطة من دون مسؤولية ولا مسؤولية من دون محاسبة.

5. سمو الإرادة الشعبية أو إرادة الأمة؛ فإذا كانت تملك أهلية العقد فهي تملك أهلية الحل، وسلطتها سامية على كل السلطات لأن هذه السلطات إنما تتم بتفويض منها.

ومن عناصر التمايز والاختلاف بين الفكرين:<sup>63</sup>

1. لا يعني اعتماد الدولة في الفكر السياسي الإسلامي على المرجعية الإسلامية العليا في مقاصدها وكلياتها انتفاء مدنيته، بينما ربط الفكر السياسي الغربي مدنية الدولة بعلمانيته.

2. المعارضة في الفكر السياسي الغربي حق قد يجري التنازل عنه، بينما تعد المعارضة في الفكر السياسي الإسلامي واجباً، إذ تقتزن بواجب النصيحة والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وفق ضوابطه الشرعية المعتمدة.

## المبحث الثاني نظرية الدولة بين ابن خلدون وماركس

\*مفهوم الدولة:

مفهوم الدولة عند ابن خلدون:

يُعرّف ابن خلدون الدولة بأنها "كائن حي له طبيعته الخاصة به، ويحكمها قانون السببية، وهي مؤسسة بشرية طبيعية وضرورية، وهي أيضاً وحدة سياسية واجتماعية لا يمكن أن تقوم الحضارة إلاّ بها".<sup>64</sup>

ويرى أن "الدولة في الغالب لا تعدو أعمار ثلاثة أجيال.... وهذه الأجيال الثلاثة عمرها مائة وعشرون سنة...".<sup>65</sup> ومن ثمّ نظر ابن خلدون للدولة على أن لها مراحل وأطوار مثلها في ذلك مثل الكائن الحي، إلى أن ينتهي بها الحال حتمياً إلى الاضمحلال، كما هو حال الإنسان إلى فناء، وقد حدد ابن خلدون للدولة خمسة أطوار، الأول هو الاستيلاء والتغلب، والثاني هو الاستبداد، والثالث طور الفراغ والدعة، أما الرابع فهو طور الخنوع والمسالمية، وأخيراً طور الإسراف والتبذير وهو طور هرم الدولة وانقراضها.<sup>66</sup>

ويرتبط مفهوم الدولة عند ابن خلدون بنظريته في العصبية ارتباطاً عضوياً.<sup>67</sup> ومن ثمّ فالدولة هي الامتداد المكاني والزمني لحكم عصبية ما.<sup>68</sup>

وهو يرى أن الدولة تقوم على أساسين " فالأول الشوكة والعصبية، وهو المعبر عنه بالجند، والثاني المال، الذي هو قوام أولئك الجند وإقامة ما يحتاج إليه الملك من الأحوال".<sup>69</sup>

مفهوم الدولة عند كارل ماركس:

قرنت النظرية الماركسية بين ظاهرة الدولة وظاهرة الملكية الخاصة، فماركس يرى أن الدولة هي منظمة للسيطرة الطبقيّة ولاضطهاد طبقة على يد طبقة أخرى، أي أنها تمثل ظاهرة استغلال وتسلط غير شرعي يجب العمل على تحطيمها وإنقاذ المجتمع الإنساني منها.<sup>70</sup>

الدولة عند ماركس لا تقوم على تنمية رفاهية الشعب، وإنما تقوم على الإكراه الطبقي نتيجة لانقسام الجماعة إلى طبقات متصارعة واحتكار البعض منها ملكية الإنتاج والتي استطاعت بواسطتها استغلال سائر طبقات المجتمع وتسخيرها لخدمتها، لذا فالدولة عند كارل ماركس لا تعدو أن تكون ظاهرة ثانوية ظهورها ووجودها مرتبط بظاهرة الصراع الطبقي. وتستمد قوتها وسيطرتها مما تملكه من أدوات الإنتاج وسيطرتها على الجانب الاقتصادي، الذي يتبعه سيطرة حتمية على الجانب السياسي مما يعلي التنظيمات الاقتصادية على التنظيمات السياسية.<sup>71</sup>

وهكذا تتلخص رؤية ماركس للدولة في أنها جهاز خاص يظهر في مرحلة معينة من تطور البشرية، وهو جهاز محكوم عليه بالتلاشي، فالدولة تنشأ نتيجة هذا الانقسام الطبقي وسوف تتلاشى مع تلاشي هذا الانقسام، فهي تنشأ كأداة في أيدي الطبقة المالكة لحماية سيطرة هذه الطبقة على المجتمع، وسوف تتلاشى مع تلاشي هذه السيطرة الطبقيّة، فهي آلة قمع وحشية، تقوم بقمع الأكثرية من قبل الأقلية.<sup>72</sup>

**\*مبررات نشأة الدولة:****مبررات نشأة الدولة عند ابن خلدون:**

يؤكد ابن خلدون ضرورة الاجتماع البشري مستنداً إلى ما استدل به الحكماء من أن الإنسان مدني بطبعه، أي لا بد له من الاجتماع الذي هو المدينة في اصطلاحهم، وهو معنى العمران.<sup>73</sup>

ويرى أنّ حاجة الإنسان للغذاء والكساء والمأوى والدفاع عن النفس هي التي تدفعه إلى الانتظام في مجتمع إنساني، فالإنسان لا يستطيع أن يسد حاجته للغذاء بمفرده، فلا بد من تعاونه مع رفاقه.<sup>74</sup> وأن الإنسان معرض للخطر ليس من جانب الحيوانات المفترسة فحسب، بل من جانب أخيه الإنسان، لذا لا بدّ من وجود سلطة تحول دون اعتداء الناس بعضهم على البعض الآخر، وهذا ما أسماه ابن خلدون بالوازع.<sup>75</sup> "البشر لا يمكن حياتهم ووجودهم إلا باجتماعهم وتعاونهم ... وإذا اجتمعوا دعت الضرورة إلى المعاملة واقتضاء الحاجات... فيقع التنازع المفضي إلى المقاتلة... واحتاجوا من أجل ذلك إلى الوازع وهو الحاكم...".<sup>76</sup> إذن فالدولة الخلدونية تقوم على جدلية التناقض بين الحاجة وعدم القدرة فحاجة الإنسان إلى الغذاء تتناقض مع عدم قدرته على توفيره بمفرده مما يحتم ضرورة التعاون والاجتماع وهذا ما يتناقض مع طبيعة الظلم المتأصل في النفسية الإنسانية وبالتالي ضرورة قيام الدولة.<sup>77</sup>

وهكذا فالدولة لدى ابن خلدون ظاهرة طبيعية تنشأ نتيجة لضرورة العيش المشترك للجميع، ولا يمكن للمجتمع الإنساني أن يحيا إلا في ظل دولة.<sup>78</sup>

**مبررات نشأة الدولة عند ماركس:**

يرى ماركس ان ظهور الدولة ارتبط باكتشاف الانسان للآلة الزراعية البدائية أي لأدوات الإنتاج، فقبلها كان الناس يعيشون على ما يلتقطونه من ثمار وأعشاب وما يصطادونه فلا وجود للملكية الخاصة، اما بعد اكتشاف الآلة الزراعية نتج عنه ظهور مفهوم الغلة التي هي قابلة للتخزين والتملك، من هنا بدا الصراع بين الأفراد حول ملكية أدوات الإنتاج وملكية الغلة الزراعية، وكانت الغلبة للأقوى.<sup>79</sup> ويؤكد ماركس على عوامل الجغرافيا التي جعلت الري المركزي مهماً جداً في الزراعة، مما أدى إلى قيام حكومة مركزية قوية "ديكتاتورية استبدادية شرقية".<sup>80</sup>

ويرى ماركس أن الإنسان في "حالة الطبيعة" صالح "بطبعه"، لكن المجتمع هو الذي أفسده.<sup>81</sup> كما أن طابع الإنسان الاجتماعي، هو الذي يجعله "بشراً"، أي يميز الإنسان عن الحيوان.<sup>82</sup> وبالنسبة لماركس، كيان الفرد هو الكيان الاجتماعي... فحياة الفرد البشرية وحياة النوع ليستا شيئين مختلفين، والتعارض الأناني بين الفرد والمجتمع الموجود في المجتمع البرجوازي هو نتيجة نمو تقسيم العمل.<sup>83</sup>

ووفقاً لماركس فمن السخف أن نتصور المجتمع البشري موجوداً في الأصل في ظروف كان فيها أفراد منفصلون يملكون كل على حدة قطعه الصغيرة من الملكية الخاصة، ثم توصلوا في أحد الأزمنة إلى التجمع من أجل تشكيل مجتمع من خلال نوع الاتفاق التعاقدية، لم يكن في وسع الفرد المنعزل حيازة ملكية

في الأرض، وأقصى ما في وسعه هو أن يأكل منها كالحيوانات، ويؤكد ماركس أن علاقة الفرد بالأرض تتم من خلال الجماعة، وأن هذه الجماعات متطورة، ومنها القبلي الذي هو أبسط هذه الجماعات، وأن الاحتكاك بين المجتمعات يولد علاقات التبادل، مما يسبب نشوء المجتمعات الكبيرة.<sup>84</sup>

### وظائف الدولة:\*

#### وظائف الدولة عند ابن خلدون:

وظائف الدولة الخلدونية خارجية وداخلية، فالدولة على الصعيد الخارجي مكلفة بالدفاع عن شعبها عن طريق تهيئة كل أسباب الحماية ووسائلها كتنظيم الجيش وتوفير السلاح.<sup>85</sup> أما على الصعيد الداخلي فإن دور الدولة يأخذ أشكالاً مختلفة، منها الدور الاقتصادي كضرب النقود وفرض الضرائب، ومراقبة الأسواق وملاحقة العش، ومنها حماية أعضاء المجتمع بتوفير الأمن والعدالة، وذلك بدفع عدوان المدن على بعضها، وهي تضع الأطر والأسس الضرورية لحماية الأفراد من تجاوز بعضهم على حرية وحقوق البعض الآخر.<sup>86</sup>

وانطلاقاً من فكرة التضامن وأهمية تلاحم الجماعة البشرية ووحدها، والتي يؤدي الرئيس دور الضامن فيها، يطرح ابن خلدون موضوع ضرورة وجود مسئولية تضامنية بين السلطان ورعيته، وذلك لكي تقوم الدولة الخلدونية بدورها الحقيقي وتحمل كل وظائفها ومهامها، ويبرر ابن خلدون هذه الحاجة بأن الحاكم مهما بلغت قوته وذكاؤه فإنه يبقى في شخصه غير قادر على حمل كل أعباء الدولة.<sup>87</sup>

كما يبرز فهمه لوظيفة الدولة في تعريفه لمفهوم الخلافة بأنها "حمل الكافة على مقتضى النظر الشرعي في مصالحهم الأخروية والدنيوية الراجعة إليها... فهي خلافة عن صاحب الشرع في حراسة الدين وسياسة الدنيا".<sup>88</sup>

ويحدد أهم وظائف الخليفة في:<sup>89</sup>

-وظائف دينية: وهي مرتبطة بإقامة الصلاة والفتيا والقضاء والجهاد والحسبة، وكلها داخلة في وظائف الخليفة.

- أما الصلاة فهي أرفعها، وأرفع من الملك المندرج معها تحت الخلافة.

-أما الفتيا فللخليفة تصفح أهل العلم والتدريس ورد الفتيا إلى من هو أهل لها وإعانتة على ذلك ومنع من ليس أهلاً لها وزجره لأنها من مصالح المسلمين في أديانهم.

-أما القضاء فهو من الوظائف الداخلة تحت الخلافة لأنه منصب الفصل بين الناس في الخصومات حسماً للتداعي وقطعاً للتنازع إلا أنه بالأحكام الشرعية المتأقاة من الكتاب والسنة، فكان لذلك من وظائف الخلافة ومندرجاً في عمومها وكان الخلفاء في صدر الإسلام يباشرونه بأنفسهم ولا يجعلون القضاء إلى من سواهم.

-الحسبة من الوظائف الدينية من باب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، والمحتسب يبحث عن المنكرات، ويعزز ويؤدب على قدرها ويحمل الناس على المصالح العامة في المدينة، وله الحكم فيما يتعلق بالغش والتدليس وغيرها في المكاييل والموازين.

-أما السكة فهي النظر في النقود المتعامل بها بين الناس وحفظها مما يداخلها من الغش أو النقص إن كان يُتَعامل بها عدداً أو ما يتعلق بذلك ويوصل إليه من جميع الاعتبارات ثم في وضع علامة السلطان على تلك النقود.

### **وظائف الدولة عند ماركس:**

الوظيفة القمعية للدولة: من واقع مفهوم ماركس للدولة انطلق في رؤيته لوظائف الدولة في وظيفة رئيسية هي القمع، فالدولة شر، تعمل على قمع الطبقة العاملة من أجل مصالح الطبقة الرأسمالية البرجوازية، الأمر الذي يفسر عنده - كما سيرد لاحقاً - سقوط الدولة في ظل عدم الحاجة إلى هذه السلطة القمعية بعد نجاح ثورة البروليتاريا.

ويرفض ماركس الفصل بين السلطات، ويرى أن هذا الفصل مجرد خدعة، لأن هذه السلطات، في الواقع، في قبضة الرأسمالية التي تُسخر كافة أجهزة الدولة لصالحها، وهو وسيلة لاقتسام السلطة داخل الطبقة الرأسمالية الحاكمة، أما طبقة البروليتاريا هي طبقة متجانسة ومصالحها لا تتجزأ، لذلك ليس هناك مبرر لفصل السلطات، إذن فالماركسية ترى مبدأ وحدة السلطة السياسية.<sup>90</sup> وهكذا تكون المهمة الأساسية للدولة، وفقاً لماركس هي الوصول إلى مجتمع بلا طبقات، والحقوق الفردية مقيدة بغاية محددة، هي الوصول تدريجياً إلى المجتمع الشيوعي.<sup>91</sup>

### **\* عوامل سقوط الدولة:**

#### **عوامل سقوط الدولة عند ابن خلدون:**

- **حتمية هَرَم الدولة:** يرى ابن خلدون أن هرم الدولة مسألة طبيعية حتمية "وإن كان الهرم طبيعياً في الدولة كان حدوثه بمثابة حدوث الأمور الطبيعية كما يحدث الهرم في المزاج الحيواني..."<sup>92</sup> والدولة كظاهرة اجتماعية تخضع لمراحل تطور تبدأ بالنمو في الازدهار ثم تأخذ بعد ذلك في الاضمحلال حتى النهاية.<sup>93</sup> ولكن يرى ابن خلدون أن هرم الدولة لا يعني دوماً اضمحلالها في الحين، بل تتوقف نهايتها على نوعية الظروف والأحوال القائمة.<sup>94</sup> ويرى أن "الدولة في مركزها أشد ما يكون في الطرف والنطاق ... ثم إذا أردكها الهرم والضعف فإنما تأخذ في التناقص من جهة الأطراف، ولا يزال المركز محفوظاً إلى أن يتأذن الله بانقراض الأمر جملة فحينئذ يكون انقراض المركز، وإذا غلب على الدولة من مركزها فلا ينفعها بقاء الأطراف والنطاق بل تضمحل لوقتها..."<sup>95</sup>

- **الترف والدعة:** وفقاً لابن خلدون فالترف من عوائق العصبية، أي أن الدول تهرم وتضمحل بالترف "...فتذهب خشونة البداوة وتضعف العصبية والبسالة ويتعمون فيما أتاهم الله من البسطة وتتشأ بنوهم وأعقابهم في مثل ذلك من الترفع عن خدمة أنفسهم وولاية حاجاتهم ... وعلى قدر ترفعهم ونعمتهم يكون

- إشرافهم على الفناء...<sup>96</sup> ويرى ابن خلدون أنه إذا تحكمت طبيعة الملك من الانفراد بالمجد وحصول الترف والدعة أقبلت الدولة على الهرم.<sup>97</sup> فالدولة في أولها تكون بدوية؛ حيث يكون الإنفاق معقولاً، ولذا يكون هناك إمعان في الجباية والإسراف، وإذا عظم المال انتشر الترف الذي يؤدي إلى انهيار الدولة.<sup>98</sup>
- الظلم: يشير ابن خلدون أن الظلم يؤدي إلى فساد العمران "الظلم مؤذن بخراب العمران"، ومن أعظم هذه الظلمات تكليف الرعايا وتسخيرهم بغير حق، وأعظم من ذلك الاحتكار وما يترتب عليه من كساد الأسواق، وإبطال معاش الناس.<sup>99</sup>
- خلل في العصبية أو الجند أو كليهما: "والخلل إذا طرق الدولة طرقها في هذين الأساسين".<sup>100</sup>
- الحضارة: يرى ابن خلدون أن "الحضارة هي نهاية العمران وخروجه إلى الفساد، ونهاية الشر والبعد عن الخير"<sup>101</sup>

### عوامل سقوط الدولة عند ماركس:

- ثورة البروليتاريا: يرى ماركس أن المجتمع الرأسمالي يحمل بذور فئاته، وأن الدولة التي تقوم على أساس الطبقة البرجوازية ستزول حتماً، لصالح انتصار الطبقة العاملة، طبقة البروليتاريا، فتورة البروليتاريا هي العامل الأساس في سقوط الدولة.

ويشير ماركس إلى أن الطبقات ستزول بالضرورة كما نشأت في الماضي، ومع زوال الطبقات ستزول الدولة.<sup>102</sup> ويقرر أن الانتقال من الرأسمالية إلى الشيوعية "حيث تفقد الدولة قيمتها وتزول لا يكون أمراً فجائياً وإنما يخضع لتطور ومرور بمراحل وذلك لإعداد النفوس للقبول بالنظام الشيوعي الذي لا حاجة له بالدولة. أي أنه لا بد من وجود فترة انتقال تمهد السبيل نحو الوصول إلى قمة التطور أي الشيوعية وفي هذه الفترة تبقى الدولة علي أن تسيطر على زمام الأمور فيها طبقة العمال التي حلت محل الطبقة الرأسمالية. ويطلق على نظام الحكم في هذه الفترة الانتقالية "ديكتاتورية البروليتاريا" ذلك أن مقاليد الأمور كلها تكون بيد الطبقة العمالية وهذه الطبقة تلجأ إلى استخدام الأساليب العنيفة بقصد الهدم والبناء مع السرعة لتحقيق الغاية المنشودة.<sup>103</sup>

ويرى ماركس أن الديمقراطية في المجتمع الرأسمالي زائفة، وهي للأغنياء وحدهم، للأقلية، أما ديكتاتورية البروليتاريا، مرحلة الانتقال إلى الشيوعية، فهي تعطي لأول مرة الديمقراطية للشعب، للأكثرية.<sup>104</sup> وعندما يتلاشى الرأسماليون، وتتعدم الطبقات يمكن في حينه الحديث عن الحرية وتحقق الديمقراطية الخالية من كل قيد. وعندئذ تأخذ الديمقراطية بالاضمحلال، حيث سيعتاد الناس مراعاة قواعد الحياة دونما عنف أو قسر أو خضوع، أي بدون الدولة، ذلك الجهاز المعد خصيصاً للقسر.<sup>105</sup> ولا تضمحل الدولة، بصورة كاملة إلا بعد الوصول إلى مرحلة الشيوعية الكاملة. فلا يمكن أن تضمحل الدولة إلا بعد تطبيق قاعدة "من كل حسب كفاءته، ولكل حسب احتياجاته".<sup>106</sup>

وأخيراً ووفقاً لماركس فالبرجوازية تنتج حفاري قبرها ومن المحتم انهيارها في مقابل انتصار البروليتاريا<sup>107</sup>

### بين ماركس وابن خلدون:

بقدر ما كان ماركس مشغولاً بالفروق الطبقيّة، الفروق بين العمال ورب العمل، بقدر ما كان ابن خلدون مشغولاً بالفروق "الطبيعية" أو شبه الطبيعية، الفروق بين البدو والحضر. وإذا كان ماركس قد شيد صرح فلسفته التاريخية على أساس الصراع الطبقي فإن ابن خلدون قد أسس علمه الجديد، علم العمران، على أساس الاختلافات والفروق القائمة بين البدو والحضر وهي اختلافات وفروق تحدث في العمران، لا نتيجة صراع، بل بمقتضى طبيعته، والشيء الوحيد الذي يتفقان فيه هو أن كلاً منهما قد انطلق من هذه "الاختلافات والفروق" ليفسر سير التاريخ وتطور أحداثه، ولكن مع الاحتفاظ لكل منهما بميدانه الخاص.<sup>108</sup>

### ملاحظات ختامية:

1. يختلف مفهوم الدولة لغة واصطلاحاً في كل من الفكر السياسي الإسلامي والفكر السياسي الغربي.
2. يختلف المفكرون السياسيون في كلا الحضارتين الإسلامية والغربية في تفسير أسباب نشوء الدولة وتحديد وظائفها، وتفسير أسباب سقوط الدول، وفقاً لاختلاف المفهوم لدى كليهما.
3. رغم الاختلاف بين ابن خلدون وماركس في رؤية وتحليل كل منهما لنظرية الدولة، إلا أن كليهما تم تصنيفه في النظر إلى إشكالية الدولة، من قبل كثير من الباحثين في سياق نظرية القوة، فالدولة الخلدونية تقوم على مفهوم العصبية، أما الدولة الماركسية تقوم على مفهوم القمع.

## الهوامش:

- <sup>1</sup> ابن منظور، "لسان العرب"، مادة دول.
- <sup>2</sup> انظر مفهوم الدولة في القواميس الغربية في: <http://www.dictionary.com/browse/state>  
<http://www.oxforddictionaries.com/definition/english/state>
- <sup>3</sup> أ. د رياض عزيز هادي، "مفهوم الدولة ونشوءها عند ابن خلدون"، مجلة العلوم السياسية، العراق، بغداد، العدد (37)، ص 79.
- <sup>4</sup> عطية عدلان، "النظرية العامة لنظام الحكم في الإسلام"، دار اليسر، القاهرة، الطبعة الأولى 1432هـ- 2011م، ص 120.
- <sup>5</sup> نفس المصدر، ص 120.
- <sup>6</sup> د. سامي شهيد مشكور، "أصل الدولة عند أصحاب نظرية العقد الاجتماعي، هوبز ولوك وجان جاك روسو، وأثرها في الفكر المعاصر"، مجلة آداب الكوفة، كلية الآداب، جامعة الكوفة، المجلد الأول، رقم (12)، 2012، ص 177.
- <sup>7</sup> انظر: [https://en.wikipedia.org/wiki/State\\_\(polity\)](https://en.wikipedia.org/wiki/State_(polity))
- و <http://www.oxforddictionaries.com/definition/english/state>
- <sup>8</sup> د. سعدي كريم سلمان، "وظائف الدولة دراسة في الفكر العربي الإسلامي"، مؤسسة مدارك. <http://www.madarik.net/mag5and6/12.htm>
- <sup>9</sup> أحمد بو عشرين الأنصاري، "مفهوم الدولة المدنية في الفكر الغربي والإسلامي - دراسة مقارنة لبعض النصوص التأسيسية"، سلسلة دراسات، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، أبريل 2014، ص ص 26 - 27.
- <sup>10</sup> د. مصطفى سيد أحمد صقر، "نظرية الدولة عند الفارابي - دراسة تحليلية تأصيلية لفلسفة الفارابي السياسية"، مكتبة الجلاء الجديدة - المنصورة - مصر، 1989، ص 14.
- <sup>11</sup> نفس المصدر، ص 15.
- <sup>12</sup> نفس المصدر، ص 16.
- <sup>13</sup> د. بتول حسين، "مفهوم الدولة وأركانها في الفكر الإسلامي المعاصر"، مجلة العلوم السياسية، العدد (43)، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، بغداد، ص ص 152 - 153.
- <sup>14</sup> د. إبراهيم خليل العلاف "الدولة في الفكر الغربي الحديث: رؤية تاريخية"، مجلة دراسات اقليمية، العدد 12 / 2008، ص 6.
- <sup>15</sup> أحمد بو عشرين الأنصاري، مرجع سابق، ص 20.
- <sup>16</sup> فلاديمير لينين، "الدولة والثورة"، الطبعة الثانية، موسكو، 1918، ص 9.
- <sup>17</sup> د. سامي شهيد مشكور، مرجع سابق، ص 178.
- <sup>18</sup> د. بتول حسين، مرجع سابق، ص 153.
- <sup>19</sup> د. محمد نصر مهنا، "في تاريخ الأفكار السياسية وتتنظير السلطة"، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 1999، ص ص 211 - 212.
- <sup>20</sup> د. سعدي كريم سلمان، مرجع سابق، في: <http://www.madarik.net/mag5and6/12.htm>
- <sup>21</sup> د. محمد نصر مهنا، مرجع سابق، ص 188.
- <sup>22</sup> د. مصطفى سيد أحمد صقر، مرجع سابق، ص 88.
- <sup>23</sup> انظر: الماوردي، "الأحكام السلطانية والولايات الدينية"، د. أحمد مبارك البغدادي (محقق)، مكتبة دار ابن قتيبة- الكويت، الطبعة الأولى، 1409هـ/1989م، ص ص 22 - 23، والفراء، "الأحكام السلطانية"، محمد حامد الفقي (تصحيح وتعليق)، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، 1421هـ/2000م، ص ص 27 - 28.
- <sup>24</sup> د. سعدي كريم سلمان، مرجع سابق، في: <http://www.madarik.net/mag5and6/12.htm>
- <sup>25</sup> نفس المصدر.
- <sup>26</sup> نفس المصدر.
- <sup>27</sup> نفس المصدر.
- <sup>28</sup> محمد علي محمود صبح، "إدارة الدولة في الإسلام - دراسة تأصيلية لمفهوم إدارة الدولة في الفكر السياسي الإسلامي"، رسالة ماجستير، غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس- فلسطين، 2011م، ص ص 81 - 83.
- <sup>29</sup> د. سيدي محمد ولد سيد أب، "السلطة التشريعية كرمز لتلاحم الوطني والنظام الدستوري والسلام المحلي"، رابطة مجالس الشيوخ والشورى والمجالس المماثلة في أفريقيا والعالم العربي "جمهورية موريتانيا الإسلامية خواكشوط في الفترة من 5 - 6 مايو 2008م.
- <sup>30</sup> "وظائف الدولة"، <http://iefpedia.com/arab/wp-content/uploads/2009/12/>، وظائف الدولة.doc.
- <sup>31</sup> نفس المصدر.
- <sup>32</sup> نفس المصدر.

- <sup>33</sup> د. عمر عبيد حسنة، "الرؤية الإسلامية والمسألة الحضارية دراسة مقارنة-عوامل قيام وسقوط الحضارات"، إسلام ويب <http://library.islamweb.net>
- <sup>34</sup> انظر: د. أبو اليسر رشيد كهوس، "عوامل سقوط الأندلس.. دراسة تحت مجهر السنن الاجتماعية"، مجلة البيان، العدد 325، رمضان 1435، يوليو 2014م، <http://www.albayan.co.uk/mobile/MGZarticle2.aspx?ID=3733>
- <sup>35</sup> انظر: نفس المصدر.
- <sup>36</sup> انظر: د. علي الصلابي، "أسباب سقوط دولة المرابطين"، 2012/4/26، في: <http://islamstory.com>
- وانظر: د. عمر عبيد حسنة، مرجع سابق، في: <http://library.islamweb.net>
- <sup>37</sup> انظر: د. علي محمد محمد الصلابي، "الدولة العثمانية-عوامل النهوض وأسباب السقوط"، دار التوزيع والنشر الإسلامية، الطبعة الأولى، 1421هـ/2001م، ص 533 - 535.
- <sup>38</sup> انظر: د. أبو اليسر رشيد كهوس، مرجع سابق، في: <http://www.albayan.co.uk/mobile/MGZarticle2.aspx?ID=3733>
- <sup>39</sup> انظر: د. علي الصلابي، "أسباب سقوط دولة المرابطين"، مرجع سابق، في: <http://islamstory.com>
- <sup>40</sup> انظر: د. أبو اليسر رشيد كهوس، "مرجع سابق، في: <http://www.albayan.co.uk/mobile/MGZarticle2.aspx?ID=3733>
- و. د. عمر عبيد حسنة، مرجع سابق، في: <http://library.islamweb.net>
- <sup>41</sup> نفس المصدر.
- <sup>42</sup> د. علي محمد محمد الصلابي، "الدولة العثمانية-عوامل النهوض وأسباب السقوط"، مرجع سابق، ص 529 - 531.
- <sup>43</sup> انظر: د. علي الصلابي، "أسباب سقوط دولة المرابطين"، مرجع سابق، في: <http://islamstory.com>
- <sup>44</sup> د. عمر عبيد حسنة، مرجع سابق، في: <http://library.islamweb.net>
- <sup>45</sup> انظر: د. علي محمد محمد الصلابي، "الدولة العثمانية-عوامل النهوض وأسباب السقوط"، مرجع سابق، ص 528 - 529.
- <sup>46</sup> د. عمر عبيد حسنة، "مرجع سابق، في: <http://library.islamweb.net>
- <sup>47</sup> انظر: نفس المصدر.
- <sup>48</sup> انظر: د. علي محمد محمد الصلابي، "الدولة العثمانية-عوامل النهوض وأسباب السقوط"، مرجع سابق، ص 532 - 533.
- <sup>49</sup> انظر: د. علي الصلابي، "أسباب سقوط دولة المرابطين"، مرجع سابق، في: <http://islamstory.com>
- وانظر أيضاً: د. أبو اليسر رشيد كهوس، مرجع سابق، في: <http://www.albayan.co.uk/mobile/MGZarticle2.aspx?ID=3733>
- <sup>50</sup> انظر: نفس المصدر.
- <sup>51</sup> د. الحاج علي فياض، "سقوط الإمبراطوريات على ضوء فلسفة التاريخ"، في: [www.almaaref.org/books/contentsimages/books/nadawat\\_bonyat\\_alakel\\_alseyasi\\_alamer\\_ki\\_bain\\_alboad/page/lesson2.htm](http://www.almaaref.org/books/contentsimages/books/nadawat_bonyat_alakel_alseyasi_alamer_ki_bain_alboad/page/lesson2.htm)
- <sup>52</sup> نفس المصدر.
- <sup>53</sup> أحمد بو عشرين الأنصاري، مرجع سابق، ص 22 - 24.
- <sup>54</sup> نفس المصدر، ص 27 - 29.
- <sup>55</sup> انظر: د. سمير عالية، "نظرية الدولة وأدائها في الإسلام - دراسة مقارنة"، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، 1408 هـ - 1988م، ص 5.
- <sup>56</sup> نفس المصدر، ص 5 - 6.
- <sup>57</sup> أحمد بو عشرين الأنصاري، مرجع سابق، ص 10.
- <sup>58</sup> نفس المصدر، ص 11.
- <sup>59</sup> نفس المصدر، ص 14.
- <sup>60</sup> نفس المصدر، ص 18.
- <sup>61</sup> نفس المصدر، ص 19.
- <sup>62</sup> نفس المصدر، ص 30.
- <sup>63</sup> نفس المصدر، ص 30 - 31.
- <sup>64</sup> د. سهيلة زين العابدين، "نظرية الدولة عند ابن خلدون"، 2014/3/12، في: <http://islamstory.com>
- <sup>65</sup> انظر: ابن خلدون، "المقدمة"، دار الفكر، بيروت - لبنان، 1431 هـ - 2001م، ص 213 - 215.
- <sup>66</sup> للتفصيل انظر: نفس المصدر، ص 219 - 221.
- <sup>67</sup> د. محمد عبد الجابري، "فكر ابن خلدون - العصبية والدولة - معالم نظرية خلدونية في التاريخ الإسلامي"، مركز دراسات الوحدة العربية- الطبعة السادسة، بيروت - نيسان/أبريل، 1994، ص 211.
- <sup>68</sup> نفس المصدر، ص 211.
- <sup>69</sup> ابن خلدون، مرجع سابق، ص 363.

70. د. بتول حسين، مرجع سابق، ص 153.
71. منتدى جامعة البويرة "كارل ماركس"، 20 أكتوبر 2011 <http://univbouira.3oloum.org/t1080-topic>
72. فلاديمير لينين، "مرجع سابق، ص 52.
73. ابن خلدون، مرجع سابق، ص 54.
74. د. سهيلة زين العابدين، مرجع سابق، في <http://islamstory.com>
75. نفس المصدر.
76. ابن خلدون، "مرجع سابق، ص 234 – 235.
77. بوشما حميد، مرجع سابق،
- في: [http://www.diwanalarab.com/spip.php?page=article&id\\_article=27665](http://www.diwanalarab.com/spip.php?page=article&id_article=27665)
78. د. محمد نصر مهنا، مرجع سابق، ص 231.
79. "نظريات نشأة الدولة"، في: <https://al2f.blogspot.com.tr/2014/03/2.html>
80. انطوني جندز، "الرأسمالية والنظرية الاجتماعية الحديثة- تحليل كتابات ماركس ودركهام وماكس فيبر"، أديب يوسف شيش
- (مترجم)، 1971، ص 34.
81. نفس المصدر، ص 210.
82. نفس المصدر، ص 211.
83. نفس المصدر 1971، ص 213.
84. نفس المصدر، ص 33 – 34.
85. د. رياض عزيز هادي، مرجع سابق، ص 86.
86. راجع ابن خلدون، مرجع سابق، ص 293، وما بعدها، وانظر: أ.د. رياض عزيز هادي، مرجع سابق، ص 86.
87. نفس المصدر، ص 87.
88. ابن خلدون، مرجع سابق، ص 239.
89. لتفصيل ذلك، انظر: نفس المصدر، ص 273 – 281.
90. د. عصام سليمان، "مدخل إلى علم السياسة"، دار النضال للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت – لبنان، الطبعة الثانية، 1989م، ص 230.
91. نفس المصدر، ص 232.
92. ابن خلدون، مرجع سابق، ص 362.
93. انظر: د. محمد نصر مهنا، مرجع سابق، ص 231.
94. د. محمد عابد الجابري، مرجع سابق، ص 227.
95. ابن خلدون، مرجع سابق، ص 203.
96. نفس المصدر، ص 176.
97. انظر تفصيل ذلك في: نفس المصدر، ص 210 – 213.
98. د. سهيلة زين العابدين، مرجع سابق، في: <http://islamstory.com>
99. انظر: ابن خلدون، مرجع سابق، ص 353 – 358.
100. نفس المصدر، ص 363.
101. نفس المصدر، ص 154.
102. فلاديمير لينين، "مرجع سابق، ص 9.
103. منتدى جامعة البويرة، مرجع سابق، في: <http://univbouira.3oloum.org/t1080-topic>
104. فلاديمير لينين، مرجع سابق، ص 52.
105. نفس المصدر، ص 52.
106. نفس المصدر 1918، ص 55 - 56.
107. كارل ماركس، فريدريك أنجلز، "بيان الحزب الشيوعي"، 1848، ص 11.
108. د. محمد عابد الجابري، مرجع سابق، ص 161 – 162.